



## بلاغ صحفى

الثلاثاء 16 يناير 2024

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يتفقد سير الدورة التكوينية المنظمة لفائدة المنسقين حول آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية**

- تنزيل التزامات خارطة الطريق 2022-2026، وملقتضيات الإطار الإجرائي لسنوي 2023 و2024؛
- في إطار شراكة مبتكرة ومت米زة بين الوزارة وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومؤسسة المجتمع الشريف للفوسفاط؛
- تهدف هذه الآلية إلى تقديم الدعم اللازم لمديرات ومديري المؤسسات التعليمية العمومية؛
- إرساء شبكة من المواكبين الميدانيين للاشتغال بدوام كامل مع الأحواض المدرسية؛
- تجاوز الإكراهات والصعوبات ومساعدة المؤسسات التعليمية على التحول المنشود؛
- تعزيز الدينامية التشاركية والممارسات المبتكرة والتنسيق الفعال والتواصل الإيجابي، وتوفير مناخ من الثقة والتشمين داخل المؤسسات التعليمية العمومية.

قام السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بمعية السيد هشام الهبطي، رئيس جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، يومه الثلاثاء 16 يناير 2024، بزيارة تفقدية لسير الدورة التكوينية المنظمة لفائدة المنسقين حول آلية مواكبة مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، وذلك بمقر جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، بسلا الجديدة.

وتندمج هذه الدورة التكوينية في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ومؤسسة المجتمع الشريف للفوسفاط، حيث تهدف إلى دعم تنزيل التزامات وأهداف خارطة الطريق 2022-2026 وإطارها الإجرائي برسم سنوي 2023 و2024، من خلال تعزيز التزام الفاعلين داخل القطاع وشركاء المدرسة العمومية، وخصوصا ما يتعلق بإرساء آلية مواكبة الفاعلين داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية.

وتحدّد هذه الدورة التكوينية إلى تمهين هؤلاء المنسقين من الوسائل الالزمة من أجل مؤازرة هيئة الإدارة التربوية والتدبير وهيئة التربية والتعليم ودعمهما للقيام بمهام المنوط بهما داخل المؤسسات التعليمية، وخاصة ما يتعلق بإعداد وإنجاز وتقديم مشروع المؤسسة المندمج، إضافة لمساعدتهم على تجاوز الإكراهات والصعوبات التي تعيق اضطلاع المؤسسات التعليمية العمومية بأدوارها على الوجه الأمثل وتفاعلها الإيجابي مع محیطها المحلي.

وتسعى هذه الآلية إلى تعزيز انخراط الفاعلين وفق دينامية تشاركية، هدفها تحقيق التحول المنشود داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسي، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة للتفكير الجماعي والبناء المشترك داخل الحوض المدرسي، وتجريب مقاربات وأدوات مبتكرة ومبدعة مع تجديد الممارسات المهنية، وتعزيز التواصل الإيجابي والتنسيق الفعال والارتقاء بجودة العلاقات وتوفير مناخ من الثقة والتشمين داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي والأحواض المدرسية، وتشجيع وحفظ الفرق التربوية على المبادرة.

وقد تم البناء المشترك للتصور وتفعيل هذه الآلية، التي تولي أهمية قصوى للمحاور الأساسية للمنظومة التربوية المتمثلة في التلميذ والأستاذ والمؤسسة التعليمية، وفق مقاربة تشاركية بين مدرسة إفريقيا للأعمال التابعة لمؤسسة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، وأطر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي والم المحلي، وخاصة مديرات ومديري المؤسسات التعليمية، حيث ينتظر أن تستجيب هذه الآلية لانتظاراتهم في مجال المراقبة، والدعم، والاستشارة، والتكونين.

وتقوم هذه الآلية على مبدأ التدرج والتجربة العملية، لتنزيل مقتضياتها ومكوناتها كمرحلة أولى، وقياس أثره ثم توسيعها وتعيمها في مرحلة ثانية، حيث سيتم إراؤها محلياً وتأطيرها وتبعها إقليمياً وجهرياً ومركزاً، وفق منهجية إجرائية تنظيمية، من طرف لجنة، تتولى تنظيم وقيادة وتتبع آلية المراقبة على جميع المستويات.

---

#### نبذة عن مدرسة إفريقيا للأعمال، التابعة لجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.

أسست مدرسة إفريقيا للأعمال سنة 2016، وهي المدرسة العليا لإدارة الأعمال التابعة لجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.

وتطمح مدرسة إفريقيا للأعمال إلى أن تصبح الأكثر ريادة في إفريقيا، حيث إنها تضع الابتكار في صميم منهجها في مجال الأبحاث والاستشارة والتعلم، وذلك لتعزيز قدرات الجيل الصاعد لصنع القرار.

وفي هذا السياق، تتماشى هذه الآلية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة مع رؤية وقيم مدرسة إفريقيا للأعمال، حيث أن الوزارة تعمل على تعبيئة الفاعلين التربويين من خلال شراكاتها الاستراتيجية، التي تطمح لخدمة مصالح المنظومة التربوية والتحول التعليمي في المغرب.